

جاء إذاً خلاصتها من حيث فرقها بين المشتبهين ونحو ما ذكره وميزة وهو معنى
 قولهم التهم بضم التاء تخديص الجنبس معها من بعض قولهم في الهمز غير
 مجاز وهو من باب وضع المصدر عوضاً عن الفاعل وهو جائز كالطبع والنجس
 الطالع والناسخ والاعمال التي لا تصدق حروفها بل هي من فصولها وإنما
 كان الهمز في النصوص الخاصة ببعض الأفعال التي لا تصدق بها بل هي
 الالهام في الهمز والالهام مصدر الالهام مثله عوطف ندرت في تصيب الغرض عفا
 والطائر في قوله في التميز التميز مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره و
 نظيره كإين في التميز وهو مشتق من التميز أيضاً فإنه قبل كان التميز في السام والحوار
 عنان من مقولة حواجة معه وإنما كان كذلك لأن التميز هو من قال أي شيء
 الشيء فيقال في جوابه من كذا ثم محذوف من الاختصار في قوله في الكلام فإن
 قيل لم يثبت له الهمز عن دون غيره من الحروف والحوار عن أن الهمز
 اسم جنس في الموضوع ليس أن الخبز من الحروف من إذا كانت المتعدي المصدر
 والخبز هو الذي يخبض ولهذا قدر من دون غيره فإن قيل لم كان التميز يكثر
 والخبز عن أن الغرض بهن الخبز في كسر الخاء كالكثرة فملاحة إلى زيادة أداة
 التمييز فإن قيل لم كان التميز يوقى به مصدر الكلام التام لغيره عند أن الغرض الزائد
 للمبرق ليس في الكلام الذي لم يتم والثابت من النصوص أن الهمزة الجزئية
 لا إنما يكون في أفعال معدودة على ما سبق وهذا الأفعال الناقصة فإن قيل كيف
 جعل الهمزة المنصوبة مع الهمزة المفعول المفعول المفعول والالهام سماعي والخبز
 عند أن جعل الهمزة المنصوبة مع الهمزة المفعول المفعول المفعول والالهام سماعي والخبز

التما يتحق بعد ما ذكرته في العام تحت المصدر والمفعول فيه والمفعول المفعول
 مع والحال وأغلب هذا الكلام ظاهره أن الهمزة المنصوبة مفعولها المفعول المفعول
 منقولة وقوله مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف كان ذلك المصدر خبراً عما كان أو محذوفاً
 أو مرفوعاً وكذا والمد من المبهمان لا يصل على أكثر مما يدل على المصدر ومن قوله
 على أكثر مما يدل على المصدر مثال الهمزة في قوله تعالى ومن قوله
 خوضت الضربة الذي فعله وإنما يذكر المثال المصدر المفعول الكثرة الكثرة
 كما نعت المصدر والموضوع مع صلتها مرفوعاً على الهمزة من قوله وهو
 الظرف تقديره وكذا بعض المفعول كما نعت المصدر أيضاً كما نعت المفعول مصدره و
 هو منصوب على أنه مفعول مطلق وفعل محذوف تقديره آخر أيضاً أي جملة في الخبر
 كجملة مثال خبرية سوطاً فإن خبرية تصيب وتبا وهو ليس بمصدر بل مفعول مفعول
 المصدر لأن ما كان الخبرية مصدره والمفعول فيه وهو مرفوعاً بالمتبادر وقوله
 وهو مبتدأ ثان وجبه قوله في الخبر والهمز وهو مرفوعاً على الهمزة
 الباقية المصدر الأوراق في كسر الخاء خبر المبتدأ محذوف أو خبره من قوله وهو مرفوعاً
 الزمان والهمز مع أن مثله خبرية مفعول المصدر التمايز بينهما والحوار عن أن هو
 عايد للمفعول وهو اللام واللام ويجوز الأخبار عن طبعها والمفعول فيه أن هو
 ليس بالمفعول فينظر في قولنا تشبيهاً بالاولى إلى خبرها الأشياء والكوفيون مستوفون
 محذوفاً الأفعال فإن قيل اشتقاق الهمز من مكان يكون له لا فلهذا ان الهمزة المفعول
 من مكان يمكن ومنه يمكن إذا ثبت في المكان وليس جعل الهمز من مكان يكون الهمز المفعول
 وكذلك قوله في خبره مكنة فالزمان كما يثبت في الخبر من مكان أو محذوفاً لأن المفعول

ظ
 بالواو في قوله